واقـع العولمة وأبعـادها

- دراسة في المتغيرات -

الدكتورة حكيمة بوبعيو
قسم علم الاجتماع،كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة باجي مختار، عنابة

ملخص

تحاول هذه الدراسة من وجهة نظر سوسيولوجية نقدية أن تعالج موضوع العـــولمة، مـــن حيث أبعادها ومفاهيمها في ظل الواقع الراهن. كما أنها تعمل على تحديـــد متغيراتها التي تجسدها أبعاد ثلاثة هي: البعد الاقتصادي، والبعد السياسي، والـــبعد الـــثقافي، وكيف تتفاعل هذه الأبعاد لتجسيد روح الهيمنة وتوجيه العالم توجها معينا في ظل هيمنة القطب الواحد.

Résumé

Nous avons essayé à travers cette étude analytique de dégager les différents mécanismes auxquels la mondialisation fait recours pour élargir son pouvoir d'influence politique, culturelle et économique, par le biais de certains pays à l'échelle occidentale et européenne- les résultats obtenus nous ont permis de détecter les diverses conséquences en rapport à ce phénomène qui représente un moyen délicat de bouleversement.

يجري الحديث عن المستقبل مقرونا بالألفية الثالثة كعلامة زمنية لنقلة نوعية في حياة البشر من سكان هذا الكوكب، وتصاغ تلك النقلة من خلال مصطلح (العولمة) أو (الكونية) وما تحمله من متغيرات سياسية واقتصادية وثقافية وتكنولوجية.

و لقد كان من شأن تزايد الاهتمام بظاهرة العولمة في السنوات الأخيرة في ذيوع الكتابات المعنية بدراستها، حيث تعددت وتنوعت التعريفات المقدمة لهذا المفهوم، فراح كل باحث يركز على بعد معين من بين الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة، بحسب اهتماماته العلمية والعملية، والأيديولوجية لوضعيتها، أو تبعا للمصالح المادية والمعنوية للدول ومدى تأثر تلك المصالح بمثل هذه الظاهرة سلبا أو إيجابا.

ولعل من الشواهد التاريخية ما يؤكد أن العولمة تعبر عن توجه إيديولوجي يعكس إرادة مركزية هدفها الأساسي خلق أنموذج حضارة بواسطة جملة من الآليات السياسية والاقتصادية والتي تزعم الدعوة إلى الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية.

و في إطار هذا السياق سنحاول الوقوف عند مدلولها الاصطلاحي حتى يتسنى لنا فهم أبعادها ومنعكساتها في المجال السياسي والثقافي والاقتصادي.

هناك من يرى أن العولمة تبنى على نوع من الاتحاد والتماثل أو حتى التطابق بين البشر الذين يعيشون في هذا الكوكب، ولذا فإن السياسات التي تبنى عليها ينبغي أن تكون عالمية تخص التنوعات والنباتات والخصائص الفارقة للأمم والثقافات[1]. وعرفها دارس آخر بأنها وصول نمط الإنتاج والرأسمالية عند منتصف هذا القرن إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة

والـــتداول إلى عالمـــية الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها خارج مجتمعات المركز الأصلي والدولة، فتكون العولمة بهذا المعنى:"وسيلة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت على مستوى السطح"[2].

ويـــضيف "ولـــيام جـــريدر" بأنها آلة عجيبة نتجت عن الثورة الصناعية والـــتجارية العالمـــية، وإنها قادرة على الحصاد وعلى التدمير، وإنها تنطلق متجاهلة الحدود الدولية المعروفة، وبقدر ما هي منعشة فهي مخيفة، لا يوجد من يسمك بدقة قيادتها، ومن ثم لا يمكن التحكم في سرعتها ولا في اتجاهها، وهي نظام عالمي جديد يقـــوم علـــى العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع الـــتقني دون اعتـــبار للأنظمـــة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم[3].

ولا شـــك أن هـــذا الرصيد المعلوماتي في تدفقه المستمر من خلال المواقع المخـــتلفة في شـــبكة الإنتـــرنت (Internet) يتطلب قدرة ناقدة لجملة المعلومات المـــستخدمة لأنهـــا قـــد تحمل أمورا مبهمة ومعقدة، كما أنها قد تتسم بالاتساق والتناقض وبالوقائع والتخيلات وبالأخلاقي وغير الأخلاقي، وبالصحيح وبالزائف، وبالعلمي والتجاري. ولهذا يتضمن أي مقرر في مجال استخدام الكمبيوتر والإنترنت تدريـــبا علـــى الالتفات لمخاطر المعلومات فيها تقييما لمصادرها ومضامينها شكلا وجوهرا.

و علـــى الرغم من هذا الالتباس فإن من أهم معالم العصر العولمي الجديد الحـــضور غير المسبوق للاتصال والتخاطب السمعي والمرئي بين الأفراد، وبشكل ميـــسر مـــع حلول آلات الذكاء الاصطناعي في حياتنا المعاصرة في العمل والمترل فـــسرعة انتقال المعلومات والبيانات جعلت ساحات الفضائية والشبكات المتعددة الأهـــداف والوظائـــف للإنترنت، وأهم ما يميز هذه المرحلة، الاندماج بين عناصر العلـــم والتكنولوجيا والثقافة مع الاقتصاد، ليعاد تشكل علاقات العالم الاقتصادية

والـــسياسية والاجتماعـــية والثقافية، فالمعارف العلمية باتت تتضاعف مرة واحدة بمعدل كل 18 شهر كما تشير بعض التقديرات[4].

وقد لا تكمن الخطورة في هذا الخط المعلوماتي بقدر ما تكمن في أن العالم يتسابق من أجل التحكم في تدفق المعلومات ومصادرها والقدرة على توجيهها وفقا للمصلحة الخاصة، فمن يملك المعلومة والقدرة على توظيفها إنما يملك مفاتيح المعرفة التي تسمح بالتقدم في مجال الطبيعة، وللوقوف أمام هذه المعضلة فلا بد من التدريب علـــى حل المشكلات وتصميم البدائل بهدف الوصول إلى الإبداع والتنبؤ بالنتائج المـــتوقعة تحـــسبا للمجهول واستخراج القوانين والتقنيات العملية الجديدة، لأن ما تحملـــه العولمة من أنشطة غائية يخفي وراءه جملة من الغايات مبنية على تدابير معينة اعتمادا على وسائل وأساليب وأدوات سطرت لها مجموعة من الدول لتبسط نفوذها الـــثقافي والسياسي والاقتصادي على العالم. وفي هذا الطرح أكثر ن بعد، سنعمل على تفسيره وتحليله.

البعد السياسي:

لاشـــك أن هـــذا الـــبعد يكتسي أهمية خاصة، وذلك نظرا للمؤشرات الـــسياسية الـــتي تغطي جوانبه المتعددة على المستويين الداخلي والخارجي، والذي يصعب الفصل بينهما.

ويعد التنظيم الدولي أحد هذه المؤشرات حيث ينظر إلى جماعة الدول على أســـاس أن كل دولة تمثل وحدة سياسية متميزة كما اقتصرت العلاقات الدولية في بـــداياتها الأولى علـــى صـــورتين من صور التعامل الدولي الرسمي ألا وهما صورتا الدبلوماسية والإستراتيجية. "ونتيجة لتنامي ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل، لم يعد ينظـــر إلى الحدود الإقليمية كحاجز أو كعائق يحول دون التفاعلات الدولية، وقد أدى ذلك إلى ظهور الفكرة التي عرفت لسياسات الترابط"[5].

كمـــا تجدر الإشارة إلى أن الدولة القومية عرفت عدة أشكال من الأنظمة أبرزها الملكية، الفاشية، الاشتراكية والديمقراطية، حيث كانت هذه الأيديولوجيات في الصراع من أجل الهيمنة على العالم، وانهارت الفاشية والنازية بعد الحرب العالمية الثانية ليبقى الصراع بين الاشتراكية الشيوعية والديمقراطية الليبرالية، وكانت لهاتين الإيديولوجيتين نفوذ وحلفاء في أقطار العالم، ثم بدأت الاشتراكية الشيوعية تتراجع لصالح الليبرالية وعلى رأسها أمريكا، لنهار عقب سقوط جدار برلين 1989، وبرز ما يسمى بالأحادية القطبية ذات الطابع الأمريكي[6]، والترويج لفكرة النظام العالمي الجديد ووجوب تبني الديمقراطية كنظام سياسي يسود جميع دول العال، وفي ضوء هذه المعطيات بدأت قيم الليبرالية أكثر بروزا ووضوحا فراح العديد من دول العالم الثالث يتجه نحو الأخذ بها ونزولا عند رغبة أمريكا باعتبارها القطب الوحيد المنفرد بالهيمـــنة علـــى العلاقات الدولية ولعل التصريحات التي تقدم بها الوزير الأمريكي "رامـــس فـــيلد" أمام مجلس الشيوخ سنة 1993 تعد بمثابة صورة إشهارية للسياسة الأمـــريكية، حيث يشيد بالدور الأساسي الذي تقوم به أمريكا في نشر الديمقراطية واقتصاد السوق[7].

و لكـــن إذا التفتنا إلى ما يجري في الواقع، فإننا نلاحظ أن الاستراتيجيات المطـــبقة تتـــناقى تماما مع ما هو وارد في الخطب، فأمريكا تعمل جاهدة لأن يكون اقتصادها هدفا أوليا في السياسة الخارجية، كما تعمل للحفاظ على قوتها العسكرية وتكييف القوات لتكون ملائمة للتعامل مع التحديات الأمنية الجديدة.

ومـــثل هـــذه المبادئ المشار إليها دخلت حيز التنفيذ من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير والذي نشرته "جريدة الحياة اللندنية بتاريخ 13-02-2004 والتي تؤكد فيه على أن أمريكا مطلوبة بأن تراعي مصالحها في الدول العربية مقابل أن تضمن لها حقوقها السياسية والاقتصادية، ولكن هذه المساعي كانت مصحوبة بانتشار التطرف أكثر فأكثر، والإرهاب والجريمة، كما تم غزو أفغانستان في خريف 2001، ثم العراق في ربيع 2003.

و الأخطـــر في هـــذه الهيمنة السياسية هو تهميش الدور الإقليمي الفعال للقـــوى الرئيسية في المنطقة وإعاقة هذه الدول عن إحداث أية تغيرات سياسية أو ممارسة نفوذ إقليمي في توجيه السوق النفطية من حيث الإنتاج والتسعير[8].

كمـــا تـــسعى الـــولايات المتحدة في الوقت الذي تضغط فيه بقوة على الأطـــراف العـــربية للهرولة نحو السلام إلى الاحتفاظ بالتفوق العسكري الإقليمي لـــصالح إسرائيل ولا سيما في البعد الاستراتيجي، مع تشديد الرقابة التسليحية على أطراف الشرق الأوسط مثل العراق وإيران.

البعد الثقافي:

تمـــثل الثقافة روح الأمة نظرا لما تنطوي عليه من عادات وتقاليد وأعراف وفنون ودين، غير أن المتصفح لهذه المكونات الهامة يلاحظ بأنها بدأت تتلاشى مع الانفتاح الكبير بين الشعوب وتطور وسائل الإعلام وكثرتها وسرعة انتقال المعلومة والتوســـع الكـــبير للشركات الغربية في كل أنحاء العالم والتي بدأت تروج للأفكار ذات المحـــتوى الحـــشوي أو أحـــادي المعـــنى بما يتناغم مع الرؤية الغربية العامة، والأمريكية خاصة.

ولا شـــك أن للعـــولمة الـــيد المباشرة في كل ما يجري في الساحة العالمية، ويذكـــرنا ذلـــك بطرح "عبد الله بلقزيز" عندما يقول:"إن ثقافة تشبه سائر مواد الاســـتهلاك معلـــيات ثقافية تتضمن مواد مسلوقة جاهزة للاستعمال، وشركات إعلامية تتنافس لتقديم سلعتها إلى المستهلك، في إخراج مثير يضعه تحت وطأة إغراء لا يقـــاوم. فلا وقت للتفكير والتمحيص والتردد النقدي، وسائر ما يمكن أن يحمي الوعي من السقوط في إغراء الخداع[9].

و هكذا يتضح أن سياسات العولمة الثقافية تستهدف أولا سلب الوعي من خلال تحطيم الهويات الثقافية المحلية، ثم السيطرة على الإدراك بوسائله وآلياته وفنونه تمهيدا لغرس المحتوى الثقافي الذي يستهدف الداعون إلى العولمة بثه أو ترويجه.

وفي هـــذا الطـــرح أكثر من دلالة، فعولمة الثقافة هي حمل الشعوب على الخـــضوع لثقافة واحدة ألا وهي ثقافة الاستهلاك التي حولت جميع مظاهر الثقافة وأبـــرزها الفنون إلى سلعة تجارية، كما أنها لا تستند إلى قيم ومعتقدات الشعوب الوافدة إليها.

و تـــشكل المـــادة الإعلامية القناة الأساسية والوسيط الرئيسي؛ إذ نجدها تـــسيطر على الصحافة العالمية (إمبراطورية روبرت مردوخ) وعلى صناعة السينما العالمية (استوديوهات هوليود) وعلى عالم الكمبيوتر (إمبراطورية بيل غيتس)، وعلى شـــركات الـــبث الفضائي التلفزيوني (قناة CNN) وعلى صناعة الترفيه للأطفال (شـــركة ديزني)، وكذا على وكالات الأنباء العالمية الكبرى التي تتحكم في التدفق الإخـــباري العالمـــي[10]. وهـــي كلها مجرد أمثلة قليلة نذكرها على سبيل المثال لا الحـــصر، وإن كانـــت معبرة عن السبق الأمريكي في هذا المجال، وهيمنة شركات الإعلان الأمريكية على عمليات التسويق العالمي.

إن مـــثل هـــذه الأوضاع تدل بكل وضوح على أن العولمة تحاول بسط ســـيطرتها على المنظومة الرمزية (الرموز الثقافية، أدوات التواصل وآليات التواصل والمعـــرفة) من خلال فرض نوع من السيادة أو الهيمنة الثقافية الغربية القهرية على العـــالم ككـــل، أو بعبارة أخرى فإن العولمة الثقافية هي نوع من الاختراق الثقافي العنيف والمسلح بتكنولوجيا متطورة للاتصال يستهدف إنكار أو إقصاء ثقافة الغير.

البعد الاقتصادي:

إن دخـــول الـــدول الصناعية الكبرى في الميدان الاقتصادي أدى إلى خلق أنمـــاط من الشراكة الدولية في أواخر القرن الـــ 20، أثرت على أنماط التفاعلات الاقتـــصادية الدولية، سواء من حيث شكلها أو مضمونها، أو من حيث التوجهات الغالبة عليها، ولعل ذلك يكمن كما أشار المفكر سمير آمين في:"إن الاقتصاد العالمي كـــان في الواقع مجموعة من الاقتصادات الوطنية المتمحورة على ذاتها، أي اقتصاد دولي قـــائم على علاقات بين الدول المستقلة، ثم جاءت العولمة لتنطلق عبر تفكيك هذه البنى في ظل النظام السياسي العالمي لتستبدل بها اقتصاد عالمي فعلا"[11]، ويبدو أنهـــا تدعـــى أنه منبثق من نسق دولي يغلب عليه الطابع الديمقراطي اللامركزي أو تحكمه اعتبارات التوازن بين قوى اقتصادية متكافئة إلى حد ما.

و علـــى النقيض من ذلك فإن "Thompson" يشير إلى أن هذا الاقتصاد الجديـــد يعمل من أعلى إلى أسفل بشكل مستقل عن الاقتصاديات القومية، أي أن العلاقـــات والـــتفاعلات الاقتصادية لم تعد نابعة من أساس قومي، وإنما الاقتصاد الكـــوني هـــو الـــذي يحـــدد أو يفرض الممكن أو غير الممكن، سواء من جانب المؤســـسات الحكومية أو الكيانات غير الحكومية، ولعل في ذلك ما يشير إلى أن ثمة نخبة اقتصادية عالمية قد أصبحت تهيمن أو توجه التفاعلات الاقتصادية العالمية وإنها باتت الأكثر قدرة على التأثير في غيرها من بقية أعضاء النسق على نحو يفوق بكثير قدرة هؤلاء الأعضاء مجتمعين على التأثير في هذه النخبة المسيطرة، وهو ما يشير إلى أن ثمـــة عـــدم تكافؤ واضح بين قوى الأطراف الفاعلة في إطار النسق الاقتصادي العالمي الذي بات يغلب عليه الطابع النظامي التسلطي[12].

و اللافـــت للانتـــباه أن العولمة أحدثت تحولات جذرية في طبيعة النشاط الاقتـــصادي ذاتها؛ إذ أصبحت مفاهيم الأسواق العالمية والمنافسة العالمية، والإدارة العالمـــية هـــي المفاهيم المحورية المحددة لرؤى وتنظيم سلوك المشروعات الاقتصادية

وهكـــذا تـــزايد سطوة وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات التي تسيطر فيها عدد محـــدود من الشركات العملاقة على الاقتصاد العالمي كشركة (ألف) و(طوطال) النفطيـــتين، وهذا ما يطلق عليه سمير آمين عملية الاختراق المتبادل في اقتصاديات الرأسمالية المتطورة بالدرجة الأولى وتوسع المبادلات شمال-جنوب بالدرجة الثانية[13].

و تجـــدر الإشارة إلى أن هذه الشركات العملاقة تعمل على الاندماج مع بعضها. أو على شراء الشركات المنافسة لها، بدافع تحجيم المنافسة وزيادة الكفاءة الاقتصادية والاستفادة من مزايا التكامل وكذا اقتسام الأسواق[14].

وقد أدت هذه العمليات إلى ظاهرة التركز حيث سيطرت حفنة من قليلة من الشركات العملاقة الناشئة على هذه الاندماجات على قطاعات إنتاجية وخدمية بأكملها.

إن مـــثل هـــذه الأوضاع أدت إلى سيطرة الفكر الاقتصادي الحر في مجال تقريـــر الـــنظم الاقتصادية العالمية وكذا النظم الاقتصادية العالمية وكذا توجيه دقة الـــسياسات والـــبرامج الاقتصادية عبر العالم. ويؤدي هذا - في المقام الأول- إلى ســـقوط مصداقية الفكر الاقتصادي الماركسي في الاتحاد السوفيتي السابق وفي دول شـــرق أوربـــا، وفي العديد من دول الجنوب، وهو ما أتاح دمج اقتصاديات هذه الدول في منظومة النظام الرأسمالي العالمي، وإلى القضاء على الثنائية الإيديولوجية التي ظلت لعدة عقود توزع الاقتصاد العالمي إلى شطرين منعزلين.

و ثمـــة ظاهرة أخرى لا بد من الإشارة إليها هي النزعة الاستهلاكية التي طغـــت علـــى أشكال السلوك الاقتصادي الذي يقوم على أساس السعي المحموم للحـــصول على تشكيلة من السلع التي سرعان ما يزهدها المستهلك عادة، ومن ثم ينـــبذها وتتـــسم هـــذه السلع بأنها تسهم في تحقيق بعض الإشباع اللحظي سريع الزوال[15].

على الرغم من أن هذه السلع قد اكتسبت إلى جانب قيمتها المادية أو قدرتها الإشباعية قيمة رمزية بحيث لم يعد الطلب على أية سلعة بتحدد على أساس جودة السلع أو على خصائصها الذاتية فحسب وإنما أصبح - متوقفا - في المقام الأول على مجرد الاختلاف في العلامات التجارية.

و في ظل سيادة ثقافة الاستهلاك أصبح ذلك المفهوم في حد ذاته أسلوبا من أساليب التعبير عن الذات ومصدرا رئيسيا من مصادر الهوية، وبعبارة أخرى يمكن القول بأن القدرة على الاستهلاك باتت تمثل عنصرا من عناصر الإشباع لدى المستهلك، بل أكثر من ذلك فقد أصبح كل من الذوق أو الموضة أو أسلوب المعيشة معيارا للتمايز الاجتماعي تفوق أهميته أحيانا المعايير التقليدية كالانتماء الطبقي[16].

أما في مجال التجارة الدولية ثمة اتجاه يوحي بأن الدول المتقدمة تفرض نمط معين لتقسيم العمل أو التخصص الدولي على المستوى العالمي وذلك من خلال القيود التي تفرضها على نقل التكنولوجيا الفائقة التي لا تحتاج إلى كمية كبيرة من الموارد، وإنما تعتمد أساسا على المعرفة والدراية، وهي صناعات تحقق قيمة مضافة كبيرة، في حين ستجد دول الجنوب نفسها مجبرة على التخصص في مجالات الصناعات الاستخراجية أو التحويلية أو الصناعات الثقيلة وهي صناعات كثيفة العمل لا تحتاج إلى مهارة فنية أو تكنولوجيا متطورة فضلا عن أنها تحقق قيمة مضافة قليلة، كما قد تجبر دول الجنوب على التخصص في مجال الصناعات الأكثر تلويثا للبيئة[17].

ويمكننا أن نخلص مما تقدم إلى أن هذا النمط من التخصص وتقسيم العمل الدولي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدلات التراكم الرأسمالي في دول الشمال المتقدم، وذلك مما ينذر باتساع الفجوة بين هذه الدول ودول الجنوب؛ مما يساعد

علـــى تفـــاقم هيمنة الرأسمالية على عمليات التبادل والتوزيع الدولي ومن ثم على الأسواق والتجارة الدولية.

قائمة المراجع

[1] ممـــدوح محمود منصور، العولمة- دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص11.

[2] عـــصام نـــور، العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة- كلية الآداب، جامعة الزقازق، 2002، ص19.

[3] علسان سلاطة، من الارتباط إلى الفعل- التحولات العالمية وآثارها العربي، دار النهار، بيروت، 2003، ص 35.

[4] د. عمـــارة فاتح، التربية الديمقراطية- وسيلة أم غاية، الملتقى الدولي الثاني حول العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية، العدد الأول، ديسمبر 2005، 168.

[5] ممدوح محمود منصور/ العولمة- دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص 3.

[6] باسم علي ضريسان، العولمة والتحدي الثقافي، دار الفكر العربي، ط1، بيروت، لبنان، ص 56.

[7] تقرير الخارجية الأمريكية، 1993، من موقع: www.cnn.com.

[8] عصام نور، العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي، مرجع سابق، ص 78.

[9] أ. د. فتحـــي يكن، العولمة ومستقبل العالم الإسلامي، مؤسسة الرسالة، ك1، دمشق، سوريا، 2000، ص 37.

[10] محمـــود عبد الفضيل، مصر ورياح العولمة (سلسلة كتاب الهلال)، رقم 148، دار الهلال، القاهرة، العدد 585، سبتمبر 1999، ص 29.

[11] د. محمد ذياب، عولمة الاقتصاد، مجلة العربي، العدد غير مذكور، سنة 2000، ص 39.

[12] عبد الخالق عبد الله، العولمة- جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، الكويت، أكتوبر، 1999، ص67.

[13] محمد ذياب، عولمة الاقتصاد، مجلة العربي، مرجع سابق، ص 41.

[14] شريف دلاور، تحديث مصر (وكالة الأهرام للتوزيع)، القاهرة، 1999، ص 60-61.

[15] كامل عمران، ملاحظات أولية في العولمة، مجلة معلومات دولية، العدد 58، دمشق 1998، ص 28.

[16] الحبيب الجنحاني، ظاهرة العولمة- الواقع والآفاق، مجلة عالم الفكر، الكويت، أكتوبر 1999، ص 19.

[17] ممدوح محمود منصور، العولمة- دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص 26.